حين تنتهي قضايا الفساد بالكشفّ عنها فقط



تخرج قضايا التكسب والمحسوبية المرتبطة بمسؤولين كبار في الأردن إلى الفضاء الإعلامي بطريقة أو بأخرى، يتداولها ألناس، يغضبون، تتعهد الحكومة بمكافحة

الفساد وتنتهى القصة. هذا ما اعتاد عليه الأردنيون منذ سنوات طويلة. غير أن المشكلة تطورت اليوم إلىٰ شعور يتعزز لدى الناس بأن ثمة تماديا في تمرير تعيينات وصفقات خارج القانون والمعايير الرسمية من طرف شخصيات نافذة. .. أده ات مكافحة الفساد في الأردن

تبدو للوهلة الأولئ قوية وجاهزة للتفعيل: توجيهات ملكية صارمة وواضحة، ديوان للمحاسبة يعرض تقاريره على البرلمان ويتمتع هو باستقلالية ورئيسه بحصانة منصوص عليها في الدستور، وهيئة للنزاهة ذات صلاحيات قانونية واسعة نظريا.

ماذا بعد؟ معظم الناس يفسرون التهاون في مكافحة الفساد ـ "غياب إرادة الإصلاح". هذه العبارة الفضفاضة الغامضة، التي تلوّنَ معناها الحقيقي، اختفت تماما وراء عقود من المارسات الحكومية والإدارية.

أبضا لا أحد يعرف على وجه الدقة من هو المسؤول عن تنفيذ "إرادة الإصلاح" إذا لم يكن رأس الدولة ولا التطبيقات الدستورية والقانونية ولا التعهدات الحكومية. وجرّب الأردن أشكالا مختلفة من الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحة الفساد بما فيها دائرة المخابرات العامة.

من نافلة القول ربط الفساد في بلادنا العربية بالتركيبة الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة وأيضا بطبقة رجال الأعمال ونفوذهم وعلاقاتهم مع السلطة. تعلمنا هذا وعرفناه. والأردن ليس استثناء.

التوريث يظهر واضحا في المناصب العليا ضمن تركيبة "الدولة العميقة" ونفوذها داخل الجهاز البيروقراطي في الأردن الذي يحكمه نظام ملكي وراثي. وسبق أن تولى رؤساء وزارات ووزراء مناصبهم بعد أن سبقهم آباؤهم فيها. وليس غريبا أن تجد في تاريخ المملكة الحفيد والأب والجد قد ترأسوا جميعهم حكومات

صار توريث المناصب "حقا مكتسبا" وساحة للتنافس "الشرعى" . داخل الطبقة الحاكمة والمستفيدين منها ومحاسبيهم. ومع تراكم التجارب والممارسات، أصبح التوريث ملمحا بيا من ملامح الفساد الواضحة مثل عين الشمس، ويراها الأردنيون مع كل تشكيلة حكومية جديدة أو قائمة تعيينات في المناصب المهمة أو

في هذه الأيام يتحدث الأردنيون عن تعيينات خارج المعايير القانونية، منها لأبناء وزراء ونواب في البرلمان وأحدها لابن رئيس وزراء سابق وربما لزوجته أيضا. ثار الغضب على مواقع التواصل وحفلت الصحف والمواقع الإخبارية بمقالات تنتقد وتسأل وتحلل. لكن ما الجديد؟

هبطت أزمة كورونا على اقتصاد المملكة الذي يعانى أصلا من ضعف هيكلي وفقدان الكثيرين لوظائفهم وأعمالهم، وهبطت على الناس أيضا

الأخبار الثقيلة عن التعيينات وحرّكت لديهم الشعور بأن المحسوبية محصنة ولا يمكن إيقافها وأن المنتفعين منها لا يجدون أي حرج في تجاوز القوانين والأنظمة في أصعب الظروف.

وحتى في القيود والتدابير التي اتخذتها الحكومة لاحتواء فايروس كورونا، أطل الفساد برأسه أيضا وتدخلت شبكات المصالح في أليات وإجراءات إغلاق وفتح المنشأت

الآن يظهر منطق "الفزعة" وهو مناسب تماما لما يجري: ظاهرة معقدة بتعذر تفكيكها لكن يسهل الهجوم عليها في وسائل الإعلام، مع كل خبر أو تسريب عن تجاوزات للقانون خصوصا في قضايا التعيينات والعقود الحكومية.

منطق الفزعة يتيح للحكومة الفساد ويثقلوا عليه ويحذروا من عواقبه في كل مرة وبأصوات عالية، بشخوصه واللاعبين الرئيسيين فيه.

لا يلام الصحافيون والمثقفون إذا تجنبوا الحديث صراحة عن قوى الفساد والشللية والمحسوبية مع وجود قوانين، والسيما قانوني المطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية، التي تفرض قيودا بالغة على حرية التعبير.

الدعوة إلى تعزيز الحوكمة ومكافحة العام، ومنهم زوج عمته.

منظمات دولية معنية بالنزاهة حماعات الضغط أو اللوسات

تشكلت حكومة جديدة وتولئ هذا



ووسائل الإعلام والمدونين أن بهاجموا لكنهم جميعا سكوت حين يتعلق الأمر في ظل غياب الشفافية الحكومية،

فرعة الحكومة المعهودة في مواجهة قضية فساد أو محاباة أو محسوبية توحي بأنها تكافحه هذه المرة وليست معنية أو مطلوبا منها أن تكافحه في كل مرة، إلا إذا تسربت التجاوزات إلى وسائل الإعلام أو دخل الأمر في نطاق تصفية الحسابات. العآهل الأردني الملك عبدالله الثاني

لا تكاد تخلو خطاباته الرئيسية من الفساد، وسبق أن أدين أشخاص من الدائرة القريبة للملك بأحكام قضائبة على خلفية ملفات تكسب وهدر للمال

حتى قضايا الفساد الكبرى التي هزت الرأي العام في الأردن خلال السنوات الأخيرة واتهم فيها مدراء مخابرات ووزراء ومسؤولون كبار وتمت إدانتهم أو اتهامهم أو إحالتهم إلى التحقيق، لا تخرج عن منطق الفزعة إذ سرعان ما يعود الفساد إلى سيرته الأولى.

اعتبرت أن الفساد في الأردن يتغذى أبضا على حملة قوانين تنشيأ حولها جماعات ضغط داخل الطبقة الحاكمة بلقاومة التحسينات والتعديلات حفاظا على مصالحها.

ع في إضفاء الطابع المؤس على العمل الحكومي وتريد الارتباط بأشخاص مؤثرين سواء داخل الجهاز البيروقراطى أو خارجه. وبهذا يتلاقى المستفيدون جميعا في شبكة من المصالح المتبادلة والقائمة على قانون أو مادة قانونية.

أذكر أن مديرا لمؤسسة إقراض حكومية تابعة لإحدى الوزارات في الأردن ظل يكافح ويدافع لسنوات عن مشروع قانون اعتبره ضروريا لتفعيل عمل المُؤسسة وتعزيز استقلاليتها عن الوزارة ماليا وإداريا.

المدير الوزارة المقصودة. أخذ مشروع القانون الذي اقترحه ووضعه على



من يسألك سائل: هل هناك قدرة للأحزاب المدنية على منافسة أحزاب الإسلام السياسي في العراق انطلاقا من الجدل الذي يثيره حزب 25 أكتوبر؟ وهل حقا العراقيون اقتنعوا بالعلمانية التي يتبناها الحزب، بعد سنوات من الفشِّيل والفسياد؟ لا بد أن يكون جوابك وعلىٰ الفور، "نعم"، و"لا".

نعم، لو لم يكن العراق هو عراق التفجيرات والاغتيالات والاختلاسات والتحديات التى يطلقها مسلحون يحملون سلاح الدولة، ويرتدون ثيابها، ويتجولون بمركباتها المصفحة.

ولا، لأن الوضع السياسي في العراق هو وحيد من نوعه في المنطقة، وربما في العالم، في فوضاه القيمية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والدينية و العرقية و الطائفية المعقدة و المتراكبة و المتداخلة، التي تحعل مهمة أي شخص أو حزب أو فكر يهدف إلىٰ تغيير المعادلة

فالشعب العراقي اليوم، ثلاثة. شعب مع انتفاضة أكتوبر وشبابها وقيمها وأهدافها وأحلامها، قلبا وقالبا ومستعد لتحمل المزيد من الشبهداء والمصابين والمختطفين والمهددين، ومع طبيعتها العلمانية الديمقراطية الوحيدة اللازمة لاحداث الانقلاب المطلوب الذي ينهي حالة الفلتان والتخلف والفوضي والفشيل والفسياد، ولكنه شبعب أعزل لا يملك السلطة ولا المال، وتتأمر عليه وتتألف ضد نحاح انتفاضته الأحزاب والميليشيات والحكومة من الداخل، وسفارات وأجهزة مخابرات أحنيية عديدة قوية غنية من الخارج.

. وشعب آخر حائر أو خائف من سلاح الملثمين الغدّار، ويحرص على أن يكتم حبه الحقيقي المنحاز إلى شبعب الانتفاضة، من أجل الحفاظ على ما بين يديه من لقمة عيش، ولسان حاله يقول "العين بصيرة واليد قصيرة، ورحم الله من عرف حده فوقف عنده".

أما الشبعب الثالث فهو الأقوى والأغنى والممسك بالسلاح الوقح المنفلت، ولكن المتغطى بالدولة وشرعيتها وملابسها، والمول من وزارة دفاعها، والقادر علىٰ أن يتحدى ويهين ويهدد ويسخر من أي مسؤول عسكري أو مدنى كبير أو صغير دون أن يتمكن أحد من معاقبته، ناهيك عن مساءلته، حتى لو كان ذلك الأحد هو القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء، نفسه

العراقية المعاصرة هو الانفحار الأخدر في عاصمتها بغداد الذي مزق أجساد

32 شهيدا، وخلف 110 جرحي، والذي اعترف في أعقابه، اللواء تحسين الخفاجي الناطق باسم قيادة العمليات المشتركة بأن "الأجهزة الأمنية العراقية أحبطت الكثير من العمليات الإرهابية، وأن التحقيقات مستمرة لمعرفة من ساعد الانتحاريين".

وبالمناسبة فإن هذه المجزرة ليست الأولىٰ ولن تكون الأخيرة، ما دام هناك داعش، وما دامت هناك فصائل مسلحة ارتكيت وترتكب مجازر ومظالم في بغداد والمحافظات، ولها ألف عدو ومنتقم يترصدها ويريد أن يثأر منها بأي وسيلة ء وأي سلاح.

وعطفاً على سؤال السائل عن حزب 25 أكتوبر، لا بد من الاعتراف بأنه أو غيره من أحزاب تتغطى برداء الانتفاضة قادر فعلا علىٰ قلب الطاولة علىٰ جبابرة العملية السياسية الحالية التي يدعمها ويحميها المستعمر الإيراني علنا

وبقوة ووضوح، لو ضمن تأييد الملايين العراقية الشيعيية الناقمة الصامتة، وألهمها الشيحاعة والاقدام وعلمها تحدى المعوقات وتحمُلُ التضحيات يق الاقتراع، ثم لو ض حكومة مصطفئ الكاظمي ما يلزم من

ظروف أمن وحماية تحافظ على سلامة المرشح المتحدي الداعي إلى التحرير ثم إلى التغيير، وكذلك سيلامة الناخب الذي يرفض بيع صوته بالمال أو يخشى المسلح الملثم اللئيم.

هذا من حيث المبادئ والقيم والظروف السياسية والأمنية فقط. أما من ناحية القواعد والأنظمة الفنية المتعلقة بعملية الانتخاب، فإن الصبغة التي قررتها المُفوضِية العلياً للانتخابات، وهى وليدة أحزاب السلطة المسلحة بالميليشيات، لا تعنى سوى أنها كمين منصوب لحصر القدرة على

> العجيب الغريب يترتب علىٰ أي حزب أو تكتل يريد الفوز بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية أن يضع مرشحا واحدا ي على الأقل، يمثله في نصف عدد الدوائر الانتخابية البالغة 83 في عموم العراق،

فقط لا غير.

وما يلخص حقيقة أحوال الدولة دينار عراقي كتأمينات لا تُسترد، مع رسوم أخرى بدل نفقات التحقق من صلاحية المرشح، ناهيك عن

نفقات الدعاية والحماية والسفر والتنقل وغيرها، وهو سد منيع لا تستطيع عبوره سوى الحيتان الكبيرة وحدها.



التغيير الممكن في العراق..

حقيقة أم خيال

الشعب العراقي اليوم ثلاثة، شعب مع انتفاضة أكتوبر وشبابها، وشعب آخر خائف يحرص على أن يكتم حبه الحقيقي المنحاز إلى شعب الانتفاضة، وشعب ثالث ممسك بالسلاح المنفلت ومتغط بالدولة وشرعيتها

أما الأحراب المنافسة المولودة في حضن الانتفاضة والتي أعلنت عن تصميمها على دخول الحرب المقبلة مع أحراب السلطة، فأمرها عجيب وغريب ومثير للتساؤلات والشكوك، لو امتلكت كانات المالية والأمنية الكافية الضرورية المطلوية لتأمين سيلامتها وقدرتها على المنافسة في انتخابات عراقية تُجرى في دولة يقودها واحد مثل الكاظمي، ضُعيف، متردد، مرة مع المتظاهرين وأخرى مع قتلة المتظاهرين، وسيسألها الناخب العراقى النزيه المستقل المُطالَب بأن يمنحها صوته: من أين لك هذا؟

أمًا إذا لم تملك المال الكافي ولا

الحمانة الكافية ولا القدرة علي ضمان o Thirty حادث حدىث. نزاهة الانتخابات، فكل ما تعد به وتروج له ليس سوى ضرب من الخيال. نعم، إن هذه نظرة تشاؤمية

مزعجة، ولكن الواقع العراقي الحقيقي لا سسمح بغيرها. فكل تغيير لا بد أن يأتي يعد أن يتحقق التحرير.

وما دامت إيران هي الحاكمة بأمرها، والحامية لجحافل التفجير والاغتيال والاختلاس، فلن تستطيع أي قوة محلية، أيا كانت وأيا كان شكلها وأصلها وفصلها، أن تُخرج الوطن من بئره المظلمة الحالية بقوتها الذاتية

وكان المؤمل أن تتمخض معارك الصراع الأليم بين نظام الولى الفقيه والرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب عن تخليص العراقيين من سارقيهم ومُذليهم ومُهيني أرضهم وتاريخهم ومُصادِري حريتهم وكراماتهم. أما وقد سقط ترامب، وجاء خَلَفُه الديمقراطي جو بايدن فلا يبدو أنه سيكون أرحم عليها، فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتونى بلينكن، أن إدارة بايدن قررت إشراك إسرائيل ودول الخليج العربي في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، وأن "أنشطة إيران التدميرية وبرامج الصواريخ يجب أن

ومن حانبها قالت المتحدثة الجديدة باسم البيت الأبيض جين ساكى إن الرئيس بايدن يعتزم زيادة القيود على البرنامج النووي الإيراني، ومعالجة القضايا الأخرى المثيرة للقلق من خلال الدبلوماسية. وأكدت أن "على إيران الالتزام بالقبود الكبيرة المنصوص عليها في الاتفاق النووي". وما على العراقيين سوى الترقب والانتظار، ولكل

الفوز في الانتخابات القادمة بالأحزاب والكيانات الكبيرة، فبموجب هذا النظام إن لم نقل في جميعها. وتفرض المفوضية على كل مرشح أن يدفع مبلغ 5 ملايين